صوت الشعب

اللسان المركزي لحزب العمال - سلسلة جديدة - العدد 26 - الإثنين 6 ماي 2024

في الذكرى 15 لرحيل الطاهر الهمامي

أرى النخل يمشي في الشوارع..
بحديد المعامل.. وحصيد المزارع..
ورغم الليالي.. ورغم المواجع..
أرى النخل عالي.. ولا يتراجع!

اليوم العالمي لحرية الصحافة:

الشعبوية تضيّق الخناق على حرية التعبير

‹ 2 - 3

الحركة الطلابية تنتصر لفلسطين:

الحركة الطلابية مناضلة... بالغريزة

‹ 5

عيد العمال العالمي:

غرة ماي في تونس وفي العالم

‹ 5 - 6 - 7

بمناسبة اليوم العالمي لحريّة الصحافة

سنة استثنائية والأخطر من حيث المحاكمات، التتبّعات القضائية وتصاعد التهديدات ضدّ حرية الصحافة

سنة استثنائية والأخطر من حيث المحاكمات، التتبّعات القضائية وتصاعد التهديدات ضدّ حرية الصحافة

بمناسبة اليوم العالمي لحريّة الصحافة، أصدرت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين يوم 3 ماي 2024 تقريرها السنوي للحرّيات الصحفية في تونس للفترة الممتدّة بين 3 ماي 2023 إلى غاية يوم 3 ماي 2024 تحت شعار "لا صحافة مهنيّة وحرّة في ظلّ الترهيب والتفقير".

وقد عقدت النقابة بحضور منظوريها ندوة صحفية استعرضت من خلال واقع الحريات في تونس، ثمّ نظّمت وقفة احتجاجية أمام مقرّها للتنديد ورفض سجن كلّ من الصحفية شذى الحاج مبارك والصحفي محمد بوغلاب.

وقد اعتبرت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أنّ الفترة التي يشملها التقرير السنوي تعدّ فترة استثنائية للصحفيين، وقد اتّسمت بتصاعد التهديدات ضدّ حرّية الصحافة وذلك عبر تواتر محاكمات الصحفيين على خلفية أعمالهم الصحفية، واستمّرت التضييقات والتهديدات والاعتداءات ضدّهم، إذ تمّت إحالة الصحفيين على خلفية أعمالهم في 37 مناسبة بقوانين زجرية على غرار قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال، مجلّة الاتّصالات، المجلّة الجزائية والمرسوم 54 سيّئ الذكر.

ولم تقتصر الفترة التي شملها التقرير على المحاكمات ضدّ الصحفيين، بل سجّلت النقابة وفي سابقة خطيرة إصدار 5 أحكام قضائية بالسجن ضدّ صحفيين ومعلّقين، وكانت الإحالات على غير معنى المرسوم عدد 115 المنظّم للمهنة، وإضافة إلى ذلك فقد تمّ تسجيل 211 اعتداء ضدّ أبناء وبنات المهنة وتواصل اعتماد سياسة حجب المعلومة ضدّهم من قبل رئاسة الجمهورية ومجلس النواب ما فسح المجال للموالين للسلطة القائمة لتقديم رواية وحيدة للمواطن.

مؤشرّ سلبي على تراجع الحرّيات الصحفية

لقد اعتبرت النقابة الوطنية للصحفيين أنّ ما تمّ تسجيله مؤشّرا سلبيا على تراجع منسوب الحرّيات الصحفية عبر تتالي التضييقات والتهديدات والمنع من العمل والاعتداءات والملاحقات القضائية، بل إنّ الضمانات لصحافة حرّة ومستقلة أصبحت منخرمة منذ سنة وعلى أكثر من مستوى.

فالبيئة التشريعية قد أصبحت منغلقة وغير متلائمة، وقد فتحت الباب على مصرعيه للقضاء لتصفية الحساب مع حرّية الصحافة من خلال التعمّد في تغييب المراسيم المنظمة للقطاع واعتماد تشريعات جديدة استهدفت حرية التعبير عامة وحرية الصحافة خاصة أهمها المرسوم عدد 54 سيّئ الذكر.

كما أصبح الصحفيون والمراسلون الصحفيون والمصوّرون الصحفيون عرضة أكثر من أيّ وقت مضى للملاحقات القضائية، بل تُعَدُّ السنة الحالية 2023-2024 الأخطر من حيث المحاكمات والتتبّعات القضائية والانحرافات الواضحة بالإجراءات القضائية وسرعة تحرّك النيابة العمومية في حقّ الصحفيين عبر قوانين زجرية معادية لحرّية الصحافة والإعلام.

ولم يكن المناخ العام سهلا أيضا أمام الصحفيين من خلال الحقّ في الحصول على المعلومة، فرغم التشريعات الضامنة لهذا الحقّ، فقد أصبح بنات وأبناء السلطة الرابعة يعانون من تواصل سياسية الانغلاق ضدّهم وفتح الباب واسعا أمام التعتيم وإخفاء المعلومة وعدم الشفافية.

إضافة إلى ذلك ورغم نضالات الصحفيين بعد الثورة في إرساء هيئة تعديلية للمشهد السمعي والبصري وإنشاء الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري "الهايكا"، إلاّ أنّ هذه الهيئة قد نالها التجميد وتواصل حملات التنكيل الممنهج وفرض رقابة إدارية على أعمالها.

ولم يُستثنى الصحفيّين من تواصل سياسية التفقير والتهميش التي اتّسعت أكثر، فلا يمكن الحديث عن صحافة الجودة في ظلّ واقع مزري مقابل انتشار المال الفاسد وهو ما سمح بتغلغله في القطاع وانتشار لوبيات الفساد ومراكز النفوذ.

انحرافات عميقة وأرقام مفزعة

لقد اعتبرت النقابة أنّ التعامل مع حرّية الصحافة خلال السنة التي يشملها التقرير قد شهد انحرافات عميقة خاصة فيما يتعلّق بحماية الحقوق والحرّيات من ذلك الانحرافات القضائية في التعامل مع ملفّات الصحفيين وتواتر القضايا ضدّهم من جانب النيابة العمومية أو مسؤولي الدولة في 39 مناسبة مقابل 17 ملاحقة قضائية تمّ تسجيلها في السنة الفارطة وفي نفس الفترة، وصدور 5 أحكام سالبة للحرية في حق الصحفيين آخرها الحكم بسجن الصحفي محمد بوغلاب بـ6 أشهر سجن نافذة، كما أثارت النيابة العمومية الدعوى في حقّ الصحفيين في 15 مناسبة خلال السنة التي يشملها التقرير، وتقدم 3 وزراء حاليين بشكايات في ثلاث مناسبات ضدّ صحفيين وانخراط الموظفين العموميين والمنشآت العمومية في مقاضاة الصحفيين في 7 مناسبات.

وقد تمّت إحالة الصحفيين خارج إطار القانون المنظّم للمهنية في 39 مناسبة حيث توزّعت على 5 إحالات في إطار قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال و9 حالات في إطار المرسوم عدد 54 و15 إحالة على معنى المجلّة الجزائية و8 إحالات على مجلّة الاتّصالات وحالتين (2) على قانون حماية المعطيات الشخصية.

ورغم تراجع نسق الاعتداءات المرتبطة بحرية العمل الصحفي والحق في الحصول على المعلومة خلال الفترة التي يشملها التقرير نظرا لارتفاع نسق الإحالات القضائية، فقد رصدت النقابة 137 اعتداء مرتبط بالحقّ في الحصول على المعلومة ونشرها وتداولها.

أمّا بخصوص الحال في وسائل الإعلام، فقد عبّرت النقابة عن قلقها الكبير تجاه محاولات توجيه المؤسسات الإعلامية سواء عبر قرارات حجر النشر من قبل الجهات الرسمية في قضايا تهمّ الرأي العام أهمها قضايا "التآمر على أمن الدولة"، إضافة إلى تواتر عمليات التدخّل في الخطّ التحريري والصنصرة من قبل إدارات المؤسسات الإعلامية حيث تمّ تسجيل 12 حالة ضدّ الصحفيين، وهو ما يعطي مؤشرات عن محاولات وضع اليد على الإعلام العمومي وتطويعه والسعي إلى توجيه خطّه التحريري.

راسلوا "صوت الشعب"

البريد الالكتروني: sawt.echa3b@gmail.com

نقيب الصحفيين التونسيين خلال ندوة صحفية بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة

عسكرة القطاع الصحفي وخنق الصحفيين بقوانين لا تمّت للمهنة بصلة والوضع أصبح قاتما وصعبا جدا

خلال ندوة صحفية انتظمت يوم 3 ماي 2024 بمقرّ النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، وصف نقيب الصحفيين التونسيين زياد دبّار واقع المهنة بالقاتم والصعب جدّا، بل إنّ ما يعيشه عموم الصحفيات والصحفيين سابقة في تاريخ المهنة، منوّها بالمناسبة بأنّ الحلم اليوم بات في تطبيق المرسوم عدد 115 المنظم للمهنة.

وتزامنا مع الندوة الصحفية التي خصّصت لتقديم التقرير السنوي لواقع حرية الصحافة في تونس، نظّم الصحفيون وقفة احتجاجية تضامنا مع الصحفية شذى الحاج مبارك والصحفي محمد بوغلاب ورفعوا من خلالها عديد الشعارات من بينها "لا للمرسوم 54"، "سيّب الصحفيين"، "الصحافة ليست جريمة"، "حرية الصحافة في خطر".

وشدّد زياد دبار أنّ الصحفيين أصبحوا اليوم يعملون تحت طائلة عديد الضغوطات، وتحوّل الواقع إلى الصعب جدّا، ويمكن تلخيص ما يعيشه القطاع الإعلامي والحريات الصحفية عبر تتالي الملاحقات القضائية آخرها، ولن تكون الأخيرة، استدعاء والتحقيق لساعات مطوّلة مع الصحفية بإذاعة IFM الخاصة خلود مبروكي، وعقد ندوات صحفية بمقر رئاسة الجمهورية دون حضور الصحفيين واعتماد المعلومات من الإعلام الأجنبي وحجب المعلومة من قبل مجلس النواب ومجلس الأقاليم، إضافة إلى واقع الإعلام العمومي والخاص عبر ضرب وحدة الجسم الصحفي وعودة الصنصرة في الإعلام العمومي.

39 إحالة قضائية خارج المرسوم المنظّم للمهنة

واعتبر دبّار أنّ ما يعيشه القطاع من إحالات قضائية والتي بلغ عددها 39 خارج إطار المرسوم المنظّم للمهنة سابقة في تاريخ الجمهورية التونسية، وكانت الإحالات في حقّ عديد الصحفيين عبر قوانين خطيرة استهدفت الحريات آخرها المرسوم 54 سيّئ الذكر، مضيفا أنّ السلطة السياسية اليوم تتّجه نحو دفن المرسوم عدد 115 المنظم للقطاع مقابل تطبيق قوانين أخرى بسبب العمل الصحفي.

وأكّد نقيب الصحفيين أنّ ما يشهده القطاع من اجتهادات قضائية يصبّ نحو عسكرة القطاع بقوانين لا تمّت للمهنة بصلة وتهدف إلى خنق الصحفيين، حتى أصبحت كلّ حالة رصدتها النقابة سابقة لوحدها تتضمّن اجتهادات قانونية لم تحصل سابقا.

كما نبّه دبار إلى تردّي الوضع الاجتماعي للصحفيين بل أصبحت هناك مخاوف من اندثار القطاع الخاص وفرض سياسة التفقير عبر رفض نشر الاتفاقية الإطارية في الرائد الرسمي المُصادق عليها منذ سنوات، إضافة إلى تعمدّ هيئة الانتخابات بسط نفوذها على الصحفيين والترهيب باستعمال المرسوم 54 ضدّ كلّ من ينقد أعمالها وإشرافها على ما سمّي بالانتخابات الأخيرة التي جرت بالبلاد مقابل تغييب الهيئة التعديلية "الهايكا" واستهدافها من قبل السلطة.

وتوجّه نقيب الصحفيين برسالة أكدّ من خلالها أنّ حرية الصحافة ليست فقط مجرّد شعارات، بل هي حريّة مسؤولة لها ضوابطها المهنية وتفتح باب الاجتهاد الذي أصبح مجرّما اليوم ما يدفع نحو تكريس التخويف والترهيب.

لا لقمع حرية التظاهر، لا لقمع حرية التعبير
يسقط المرسوم 54

يعلم حزب العمّال الرّأي العام أن فرقة الشرطة العدليّة بباب بحر بالعاصمة استدعت صبيحة هذا اليوم 3 ماي 2024 الذي يناسب اليوم العالمي لحرية الصحافة، مناضل الحزب الرفيق عياشي بالسّايحية وتم إخضاعه للاستنطاق لمدة ساعات على خلفية مشاركته في وقفة غرّة ماي بساحة محمد علي والمسيرة التي تلت تلك الوقفة التي نظّمها الاتحاد العام التونسي للشغل وشارك فيها الآلاف من العمال والأجراء والنقابيين من مختلف القطاعات والجهات. وقد تركّز الاستنطاق حول الشعارات السياسية/الاجتماعية التي رُفِعَتْ بالمناسبة. وقد تمّ إخلاء سبيله بعد استشارة النيابة العمومية وأُبقِي عليه في حالة سراح. وعلم الحزب أن الاستنطاق سيشمل كلّا من الرفاق جيلاني الهمامي ونبيل عرعاري ومنتصر سالم.

إن حزب العمال إذ يذكّر بأن حرية التظاهر والتّعبير تمثّل مكسبا غير قابل للتصرّف، حقّقه الشعب التونسي بنضالاته على مدى عقود فإنّه:

– يدين هذه العملية القمعية التي تؤكّد استمرار سلطة الانقلاب في التّضييق على الحريات وفي استهداف معارضيها ومنتقديها في محاولة لتلجيمهم وفرض الصّمت عليهم وعلى المجتمع لكي تمرّر سياساتها التي تضرب في الصّميم حقّ العمال والكادحين والفقراء والشباب والنساء والمثقفين والمبدعين في حياة كريمة.

– يهيب بكلّ القوى الديمقراطية التقدمية أحزابا ومنظمات وجمعيات وشخصيات أن تتصدّى بقوّة لهذا المنحى الاستبدادي المتفاقم الذي يهدف إلى تصفية المكاسب الديمقراطية للثورة التونسية وأن يعمل على إسقاط المرسوم 54 الفاشستي والمطالبة بإطلاق سراح كافة ضحاياه من سياسيين وإعلاميين ونشطاء ومواطنين عاديين ووقف كل التتبّعات ضدّهم.

– يؤكّد أن مناضلات الحزب ومناضليه الذين ضحّوا بالغالي والنّفيس إلى جانب أحرار تونس وحرائرها من أجل افتكاك حرّيتهم وفي مقدمتها حرية التظاهر والتعبير لن يتنازلوا عنها مطلقا مهما كلّفهم ذلك من تضحيات جديدة.

حزب العمال

تونس، في 3 ماي 2024

عزيز بن جماعة

الحركة الطلابية مناضلة... بالغريزة

إن الحقيقة صعبة المراس، تطلب ممّن يؤمن بها ويبحث عنها الكثير من الجهد والعناء والعمل الشاق... تتعبك في ثنايا إيجادها وتنهكك في الطريق لإثباتها... لربما لم تكن الحقيقة لتكون ساطعة كالشمس لولا الطريق المظلم شديد الظلمة إليها... إنك تمضي إليها أشهرا وسنينا وعقودا وأحيانا قرونا وقد لا تجدها.. فتستريح برهة في الظلام، وتفكّر وتتفكّر... ليخرج إليك المشعوذون وتحوم حولك أشباح اليأس تداعب خواطرك لتثنيك عن طريقك.. فقط في تلك اللحظة تبعث لك الحقيقة إشارة مضيئة في نفقك المظلم.. إنها تقول لك "أنا هنا فقم وواصل".. "واصلوا يا أحبتي أنا في نهاية الطريق.. نهاية طريق الاستغلال والاضطهاد والتطاحن الوحشي.. فالحرية فيه وهم والعدل فيه وهم والكرامة وهم.. واصلوا إلى مجتمع حرّ حقا ومنصف حقا وعادل حقا يحيا فيه الإنسان بكرامة جنبا إلى جنب مع أخيه الإنسان.." ولك حينها أن تختار، فإمّا أن تلعن اليأس وتنهض بعزم لمواصلة طريقك.. أو أن تتخلى عن الحقيقة وتعود إلى وهمك المريح... هكذا فعلت الحقيقة من خلال حركة الطلاب في الأيام الفارطة.. أرسلت إلينا إشارات وومضات في طريقنا.. هكذا فعلت الحقيقة بعد أن كثر المشعوذون، وحامت أشباح اليأس باكية مولولة ناعقة معلنة نهاية الحركة الطلابية وموتها السريري، كما فعلوا قبلها مع الحركات العمالية والنقابية والثورية وعموم الحركات الشعبية والاجتماعية المناضلة. لتجيبهم في معقل الامبريالية، وفي أعرق جامعاتها في أمريكا وفرنسا وغيرها بطوفان طلّابي هادر من مسيرات واعتصامات وحلقات نقاش وكتابات. ولم تتخلّف الحركة الطلابية التونسية هي الأخرى عن نداء الطوفان رغم الظروف الموضوعية والذاتية التي تمرّ بها، لتنطلق الوقفات والمسيرات في كليات عديدة مثل 9 أفريل، والشريعة والمعهد العالي للدراسات التطبيقية في توزر وكليات أخرى. فيما أعلن طلبة الصحافة وعلوم الإخبار في منوبة الدخول في اعتصام مفتوح للمطالبة بوقف التطبيع الأكاديمي وسنّ قانون يجرّم التطبيع مع الكيان الصهيوني في تونس، ليثبت طلبة تونس أنهم على استعداد لتلبية نداء النضال في سبيل القضايا العادلة.

إن الحركة الطلابية، هي جزء لا يتجزّأ من الحركة الشعبية، وهي مناضلة غريزيّا، إذ تتقاسم مع الشعب همومه اليومية من مشاكل النقل والصحة وتردّي الأوضاع الاقتصادية وتكتوي بنفس لهيب غلاء الأسعار وتكلفة المعيشة. وهي في ذات الوقت، خزّان مثقّفيه وفنّانيه ومبدعيه وعلماءه وأدمغته المستقبليين. إنها حركة حُبلى بالطاقات والإبداعات. ولكنها من جانب آخر عرضة لتشويه الوعي وتسطيح الفكر وتفكيك القيم والأخلاق وتسميم الأذهان بسموم الفردانية والأنانية والانتهازية وأوهام الخلاص الفردي، خاصة في سياق عولمة السّوق والشغل وقيم الليبرالية.

إن ما يصيب الحركة الطلابية عموما من انتكاسات، إنما هو بدرجة أولى نتيجة ما يصيب تعبيراتها السياسية والنقابية والثقافية والفكرية التقدمية، من وهن نضالي وتشتّت تنظيمي وتشوّه فكري وقيمي وأخلاقي. وهو بدرجة ثانية، نتيجة ضغط السلطة ودسائسها وتقسيماتها.. إنّ ما علّمته إيّانا الحركة الطلابية العالمية هو أنّ جذوة النضال مهما خفتت فإنها لا تنطفئ.. وأن دور القوى التقدمية والثورية إنما تغذية شعلتها بالعطاء والكفاح... وحيث غاب هذا الدور، فقدت عموم الحركة بريقها، وغاصت في التّرهات..

ولقد كثُر الحديث عن حال الحركة الطلابية التونسية وذراعها النقابي الاتحاد العام لطلبة تونس في الآونة الأخيرة، وطبع على أغلبه طابع الانتقادوية والعدمية. ولم نرَ من مقترحات الاستنهاض والبناء الكثير –حتى لا نقول أن هذه المقترحات والمبادرات انعدمت–. وإنني على قناعة بأنّ نقد أوضاع الحركة واتحادها في اتّجاه تقويمها أمر محمود إذا ما كانت "النوايا طيّبة" ولكنه يبقى منقوصا إذا لم يُرفق بتصوّر شامل عملي وممكن لهذا.

لقد قلناها سابقا ونعيدها، بأنّ ما يعوز الاتحاد العام لطلبة تونس، منذ سنوات أعقبت ثورة 2010–2011 هو الرؤية والاستراتيجيا والمشروع. وبعيدا عن هذا سيبقى النقاش ضيّقا كالعادة حول المُحاصصة والتّقسيمات وهو نقاش مدمّر، ورثه الاتحاد من مؤتمرات عديدة. لقد كان للاتحاد منذ تأسيسه مشروع وطني للبلاد ورؤية تقدّمية للمجتمع واستراتيجيا كفاحية أثمرت خطًّا سياسيا مُناهضا للاستعمار بشكليْه المباشر وغير المباشر، واستقلالية الحركة الطلابية وجماهيريتها والقطيعة السياسية والتنظيمية مع السلطة. أمّا اليوم فإننا نرى المنظمة النقابية متخبّطة في أوحال التشتّت والانقسامات والضّعف العملي، فاقدة لرؤية واسعة ومشروع طلّابي ومواطني كبير. فخفت بريقها وغابت صولاتها وجولاتها في السّاحتين الطلابية والوطنية.

إن الاتحاد العام لطلبة تونس يجب أن يطرح مشروعا جديدا يُعيد من خلاله رسم موقعه بوضوح في الساحة الطلابية كممثّل وحيد وحقيقي وشرعي للطلبة، وفي الساحة الوطنية كمنظمة وطنية عريقة لها رأي مسموع ومُهاب ولها شراكات محلية وعلاقات إقليمية ودولية مع مختلف المنظمات الطلابية المناضلة وفاءً لمبدأ التضامن الأممي. كما يجب عليه إعادة تنظيم هياكله وتحيين قوانينه ونظامه الداخلي وعصرنة أنشطته وأساليبه النضالية والعملية حسب خصائص الجامعة التونسية اليوم وتقديم برامجه الإصلاحية الأكاديمية.

ثم يجب على الاتحاد أيضا وفي ذات الوقت أن يولي أهمية قصوى لرؤيته السياسية للمجتمع التونسي في النصف الأول من القرن الواحد والعشرين وللجامعة التونسية وما يتهدّدها من مخاطر، متخلّيا عن أوهام التعلّق بالسلطة وحاسما خطّه السياسي معها. فهذه السلطة التي لم تقدّم للحركة الطلابية شيء يذكر، بل التي ساهمت في مزيد تعميق مشاكل الطلبة وهمومهم وهمّشت الجامعة والتعليم العمومي، لها نصيب في ما تؤول إليه أوضاع الجامعة اليوم.

ومن أجل تحقيق هذا، على التعبيرات السياسية التقدمية المناضلة للحركة الطلابية قبل كل شيء أن تتحلّى بنضج سياسي كبير وبنفَس طويل وبرحابة صدر واسعة وأن تراجع مواقفها السياسية أو أن تتّفق على الأقل على أدنى سياسي ومبدئي مشترك وجامع وأن تخلق مساحات أوسع للنقاش والتفكير وتوسيع المشاركة الطلابية القاعدية في رسم ملامح الاتحاد العام لطلبة تونس المستقلّ والمناضل والجماهيري "العصري".. كما أنها مطالبة أيضا بابتداع آليات تنظيمية جديدة لإدارة الخلافات بينها داخل وحدة نضالية وهيكلية، بعيدا عن الحسابات الضيّقة والصراعات الصبيانية.

قد لا يكون المؤتمر القادم للاتحاد العام لطلبة تونس المحطة التي يمكن أن يتحقق فيها كلّ هذا، ولكن من المهم أن يكون على الأقل خطوة أولى نحوه. فالحركة الطلابية التونسية، –بل والعالمية– قد أثبتت أنها جاهزة للنضال ونصرة القضايا العادلة محليا وإقليميا ودوليا، إذا فالدور موكول إلى طلائعها السياسية والنقابية لاستنهاضها وبناء منظمتها من جديد وتعزيز دورها السّياسي والنقابي والاجتماعي والثقافي.. لقد أرسلت لنا الحقيقة إشارة مضيئة من جامعات الامبريالية، فلننهض ونكمل طريقنا الصعب، بحزمٍ وهِمّةٍ.

بيان الندوة الدولية للأحزاب والمنظمات الماركسية اللينينية

أيها العمال، أيتها العاملات، أيها الشباب في كل البلدان،
لقد اقترب الأول من ماي، وهو يوم الوحدة والتضامن والنضال بين العمال في جميع البلدان، وهو يومنا للتضامن والنضال، حيث نختبر قوّتنا ومدى وحدتنا ضدّ استغلال وإملاءات وهجمات البرجوازية والإمبريالية العالمية...

فمنذ الأول من ماي 2023، رفعنا أعلامنا النضالية عاليًا من خلال زيادة وحدتنا وتعزيز تضامننا في إضراباتنا وأعمال المقاومة في كل بلد تقريبًا.

لقد جئنا من إضراب قطاع السيارات في الولايات المتحدة. لقد هززنا المملكة المتحدة بإضرابات عمال الموانئ وعمال السكك الحديدية وعمال التعليم والعاملين في مجال الصحة. بعد عمال الطاقة، أضربنا في فرنسا احتجاجًا على الترفيع في سن التقاعد، وقمنا ببناء حواجز مع المعلمين والشباب، ونزلنا إلى الشوارع كمزارعين. وفي بوركينا فاسو، خرجنا إلى الشوارع ضد الانقلاب.

لقد مرّ عامان بالكاد منذ الانتفاضات في كازاخستان وسريلانكا. في الهند، قمنا بإضراب عام لمدة عامين متتاليين بمشاركة مئات الملايين من الناس؛ واحتللنا كفلاحين ساحات العاصمة. وفي إيران، قمع النظام الرجعي بالقوة التظاهرات التي اندلعت عقب اغتيال مهسا أميني، التي كانت تتّجه إلى التحوّل إلى انتفاضة.

وفي أمريكا اللاتينية، يتزايد استياء العمال والشباب من الاستغلال الإمبريالي وقمع الأوليغارشيات المحلية. ففي الأرجنتين، تتطور التحركات الجماهيرية في الشوارع معارضة لحكومة "مايلي" الرجعية. وفي تركيا، يواصل العمال إضراباتهم المحلية، الواحد تلو الآخر، للمطالبة بحقوقهم النقابية وزيادة الرواتب، تحت هجوم قوات الدرك والشرطة.

وهل لدينا خيار آخر غير الاتحاد؟ كيف لا نكون متّحدين؟ كيف لا نقاتل؟

إن التضخّم يرتفع في جميع أنحاء العالم. فجميع الأسعار، وخاصة أسعار المواد الغذائية، مستمرة في الارتفاع! الشيء الوحيد الذي لا يزيد هو الرواتب. لقد انخفضت الأجور الحقيقية لسنوات. ومع زيادة مرونة العمل، وتكثيف الاستغلال، وتدهور ظروف العمل، والتراخي في اتخاذ تدابير السلامة الذي يتسبّب في العديد من الوفيات، وخاصة في البلدان التابعة، حيث يرفض الرأسماليون الزيادة في الأجور كذلك.

إن الحكومات، التي تحوّل المليارات إلى الرأسماليين من خلال الحوافز والتخفيضات الضريبية، تعارض زيادة الأجور. كل ما يفعلونه هو اتباع سياسة نقدية مقيّدة، وتنفيذ التقشف، وفرض أجور منخفضة، وخفض الإنفاق العام. وهو ما يفرض علينا النضال من أجل أجر لائق ومن أجل حقوقنا الاجتماعية والنقابية. ولهذا السبب نجتمع معًا ونوحّد قوانا ونضرب عن العمل.

ويرفض الرأسماليون وحكوماتهم منح زيادات في الأجور بدعوى أن ذلك من شأنه أن يزيد التضخم، لكنهم يخفضون الإنفاق العام ويخصصون أموالا أقل فأقل للتعليم والصحة. ومن ناحية أخرى، عندما يتعلق الأمر بالأسلحة، فإنهم ينفقون بسخاء. إنهم لا يعرفون حدوداً فيما يتعلق بالتسلح ويعملون على زيادة ميزانياتهم العسكرية. ويتزايد التنافس بين الإمبرياليين المتجمعين في كتل، وتستمر الصراعات من أجل الهيمنة، على سبيل المثال في أوكرانيا، منذ أكثر من عامين، بالسلاح. ظاهريا، تبدو أوكرانيا هي التي تقاتل، لكن الحرب الحقيقية تدور بين الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي من جهة، وروسيا، بدعم من الصين، من جهة أخرى.

إن الإمبرياليين، الذين يتقاتلون فيما بينهم من أجل تقاسم ثروات الشعوب الجوفية والأرضية وجرّ العالم إلى حرب جديدة واسعة النطاق، يضعون أيضًا نفقات الحرب على عاتق الشعوب الكادحة. فالصواريخ والدبابات والطائرات التي تثري منتجيها، والاحتكارات، يتم إنتاجها بضرائبنا. وكما كانت الحال مع الحرب في أوكرانيا، فإن الحرب تؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة والحبوب. فيضطر ملايين العمال إلى الهجرة بسبب الحرب والجوع والفقر.

وفي الشرق الأوسط، شنّت إسرائيل هجوما وحشيا على الشعب الفلسطيني، أودى بحياة أكثر من 34 ألف شخص، بينهم نساء وأطفال وشيوخ. إنّ هذه الإبادة الجماعية مدانة من قبل العمال والشعوب في جميع أنحاء العالم.

إن البرجوازية والإمبريالية العالمية تتسبّب في تدهور ظروف العمل والمعيشة، وتتجاهل العدالة الاجتماعية وتفرض الحرب على عمال وشعوب العالم، وتعمل على تعزيز مواقع القوى الرجعية للحفاظ على هيمنتها. ومع ذلك، فإن الحكومات البرجوازية والإمبريالية والعميلة تغذي الرجعيين في جميع مجالات الحياة. إنهم يتآمرون ضد الديمقراطية البرجوازية ويسعون إلى استبدالها بالدولة البوليسية. ويتمّ سنّ القوانين المقيّدة للحريات كل يوم في كل دولة تقريبًا. على سبيل المثال، في بريطانيا، ما يسمى "مهد الديمقراطية"، يتمّ إقرار قوانين جديدة تجعل الإضرابات شبه مستحيلة.

يجب علينا أن نتّحد ونناضل ليس فقط من أجل الأجور والحقوق الاجتماعية، ولكن أيضًا من أجل السلام والحريات النقابية والسياسية وحرية الاجتماعات والإضرابات والمظاهرات ضدّ القوى الرجعية والفاشية.

إن البرجوازية والإمبريالية لا تعرفان حرية أخرى غير استغلال واستعباد العمال والكادحين.

فالأمر موكول لنا أن نجتمع ونقاتل من أجل الفوز بحرياتنا وتحرير أنفسنا من الاستغلال ورفض أن نكون مجرد أجزاء من الآلات التي نشتغل عليها.

ليس لدينا ما نخسره سوى قيودنا! لدينا عالم كامل للكسب!

في الأول من ماي، فلنتّحد في الشوارع والساحات من أجل:

- إنهاء أزمة غلاء المعيشة والاستغلال والفقر والقمع والاعتداءات،
- العمل والعيش بشكل إنساني،
- الحرية النقابية والسياسية،
- الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي والأجور اللائقة للعيش بكرامة،
- العدالة في مسائل الدخل والضرائب،
- السلام ضد الحرب المفروضة على الشعوب.

– عاش الأول من ماي!
– ولتحيا وحدة العمال وأخوة الشعوب!
– عاشت الحرية، عاشت الاشتراكية!

28 أفريل 2024

الندوة الدولية للأحزاب والمنظمات الماركسية اللينينية (CIPOML)

مرتضى العبيدي

فاتح مايو/أيار

يوم الوحدة والنضال للطبقة العاملة العالمية

هكذا أراده مؤسسو الأممية الثانية، قبل 135 سنة خلت، أي في سنة 1889 لما اختاروا هذا التاريخ ليكون يوما عالميا للعمّال، تستعرض فيه الطبقة العاملة قواها وتقيّم منجزاتها وتضبط فيه خططها للمستقبل من خلال منظماتها النقابية والاجتماعية وأحزابها السياسية. إلا أن البورجوازية، في جميع الأقطار، سعت منذ ذلك التاريخ للانحراف بهذا اليوم عن مغزاه الحقيقي وعن دلالته الطبقية، لتجعل منه مجرّد يوم للراحة بالنسبة للعمّال، بل يوما للوفاق الطبقي بإطلاق التسميات التمويهية عليه ك "عيد الشغل" كما هو الحال عندنا، وتنظيمه بشكل يوحي بذلك.

ففي بلادنا مثلا، انتظمت احتفالات فاتح ماي لعقود طويلة، زمن الديكتاتورية تحت إشراف حكومي وبحضور صوري لنقابتي العمال وأرباب العمل. وهو اليوم الذي كانت تعلن فيه الزيادات في الأجور والترفيع في الأجر الأدنى، ويقلّد فيه رئيس الجمهورية "وسام الشغل" لكل من هبّ ودبّ من غير مستحقيه.

فاتح مايو/أيار يستعيد هويته الكفاحية

لكن السنوات الأخيرة والتي شهدت احتداد أزمة الرأسمالية، حتمت على الطبقة العاملة في جميع أنحاء العالم العودة إلى المغزى الأصلي لهذا اليوم والعمل على جعله موعدا متجددا مع النضال من أجل حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولتقييم منجزاتها والتخطّيط لمستقبل نضالاتها وللتعبير عن استعدادها الدائم لخوضها، رغم كل الادّعاءات البورجوازية القائلة بانتهاء الدور الريادي للطبقة العاملة في قيادة الشعوب نحو مجتمعات أكثر حرية ورخاء وعدالة اجتماعية. بل إنه كثيرا ما اتخذ إحياء هذا اليوم في بعض البلدان شكل مواجهات دامية كما هو الشأن في تركيا في مناسبات متكررة وخاصة بعد انتفاضة ميدان تقسيم سنة 2014.

يعتبر فاتح مايو/أيار إذن يوما للوحدة والنضال والتضامن الأممي للطبقة العاملة، الطبقة الموكول لها تحمّل دور الطليعة في نضال المستغلين والمضطهدين لإنهاء النظام الرأسمالي المهيمن وبناء المجتمع العمالي والاشتراكية.

إن نضال العمال والشعوب في جميع القارات ضد السياسات التي تتبناها البرجوازية العالمية لتحميل أعباء الأزمة الرأسمالية على كواهل العمال وحماية مصالح أصحاب رؤوس الأموال، يتزايد سواء من خلال الإضرابات في المصنع الواحد أو في قطاع بأكمله أو الإضرابات العامة، ومظاهرات الشوارع، والنضالات السياسية، إلخ. وهي ترفع اليوم مطالب لا من أجل تحسين الأجور وتثبيت الوظائف فقط بل من أجل كامل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومن أجل الحرية السياسية، أي من أجل الحق في حياة كريمة.

لكن في بعض أماكن من العالم، يحل أوّل مايو/أيار 2024 والطبقة العاملة مازالت تكابد من أجل حقها في التمتع ببعض الحقوق الأساسية التي تضمنها جميع الدساتير ومدوّنات الشغل في العالم، وهو أمر يهم العمال في "أعرق الديمقراطيات" (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مثلا) كما في أكثر الأنظمة استبدادا (إيران الملالي مثلا)، حيث يواصل العمّال النضال من أجل حق التنظم في النقابات، هذا الحق المسلوب منذ وصول الإسلاميين إلى الحكم منذ 45 سنة، والذي يكلف العمال سنويا عشرات الاعتقالات والأحكام الجائرة إذا ما تجرّؤوا على الإضراب للمطالبة بأبسط الحقوق الأساسية، هذا إذا ما نجوا من التصفية الجسدية التي تمارسها ميليشيات الملالي الملقبة بـ حرّاس الثورة"، والتي تطال سنويا أعدادا غير قليلة من المناضلين النقابيين والسياسيين.

وفي فاتح ماي عاد العمال والعاملات والشباب منذ سنوات لاحتلال الشوارع والساحات والميادين ليملؤوها صخبا تنديدا بالاستغلال والاضطهاد الذي يتخذ يوميا أشكالا أكثر فظاعة، إذ يتزايد انعدام الأمن والفقر، لا سيما بين الشباب والنساء والأجراء الذين أضعفتهم سياسات التشغيل الهش، فيزداد شعور الشباب بكونهم جيلا تمت التضحية به، فتزداد نقمته على منظومة الحكم التي لم يعد يرى حلا إلا في القطع معها. لكن غياب البدائل الثورية في عديد البلدان تجعل منه لقمة سائغة للدعاية الشعبوية والفاشية والعنصرية ولمنظماتها، مثلما يحدث في عديد البلدان الأوروبية خاصة.

فلسطين في قلب اهتمامات الطبقة العاملة العالمية

وإلى جانب الظروف الخاصة التي تعيشها الطبقة العاملة في كل بلد، فقد اهتمت بيانات الأحزاب والمنظمات العمالية الصادرة بالمناسبة بما يجري على الصعيد الدولي وخاصة بحرب الإبادة التي يشنها الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني والتي ارتقت الى مستوى حرب للتطهير العرقي. فلم يخلُ بيان من البيانات المذكورة من التنديد بجرائم الكيان وبالمطالبة بوضع حد لهذه الحرب.

ففي بيان "مركز نقابات العمال الهندية" وهي كبرى النقابات في هذا البلد، نقرا ما يلي:

"يدين مركز نقابات العمال الهندية بشدة حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على فلسطين والتي قُتل فيها أكثر من 33000 شخص منذ 7 أكتوبر 2023، أكثر من نصفهم من النساء والأطفال. وتستهدف إسرائيل المستشفيات والمناطق السكنية بقصفها، وتمنع المساعدات عن غزة، ممّا يتسبّب في معاناة وعوز غير مسبوقين [...]

[...] يحيّي "مركز النقابات" الأشخاص في جميع أنحاء العالم الذين أعربوا عن تضامنهم مع الفلسطينيين ويفخر بكونه جزءًا من فعاليات التضامن العالمية. ويدعو الطبقة العاملة في الهند إلى رفع صوتها بشكل أعلى وبكثافة أكبر ضد الإبادة الجماعية الإسرائيلية والتضامن مع الفلسطينيين".

أمّا حزب العمل الإيراني، فقد أشار في بيانه إلى ما يلي:

"في هذا العام، نحيي الأول من أيار/مايو، بعد مرور أكثر من ستة أشهر على "عاصفة الأقصى"، العملية البطولية لحركة المقاومة الفلسطينية ضد العدو الصهيوني المعتدي. بعد ما يقرب من ثمانية عقود من القمع للشعب الفلسطيني، كشف الصهاينة الإسرائيليون حملتهم الإرهابية والإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين. لقد ألقت إسرائيل حتى الآن ما يزيد على خمسين ألف طن من القنابل على سكان غزة، وهي أكثر تدميراً بكثير من القنابل التي ألقيت على هيروشيما وناغازاكي. وبحسب الإحصائيات المنشورة فإن عدد الأطفال والنساء والرجال الذين قتلوا في غزة تجاوز 35 ألف شخص".

ثم أشاد بالملحمة البطولية التي سطرتها المقاومة رغم الحصار ورغم قلة الإمكانيات: "إن حركة المقاومة الفلسطينية، بمواردها الضئيلة وتحت حصار الصهيونية والإمبريالية الأمريكية وحلفائها، خلقت مقاومة ملحمية ضد الصهيونية في المنطقة وأظهرت أن أمة موحدة صغيرة، لديها الرغبة في القتال والنصر، يمكنها إزالة العقبات وكسر الحصار، وتمريغ أنوف المستعمرين في الوحل".

التنديد بالنظام الرأسمالي المتداعي

وتؤكد البيانات أن الرأسمالية اليوم، كنظام اجتماعي، أثبتت أنها غير قادرة على حل القضايا الخطيرة للعمال والكادحين والأرض التي نعيش عليها. لقد فشلت تمامًا في تلبية الاحتياجات المعاصرة للشعب مثل الحياة الكريمة والآمنة وفرص العمل والأجور المعيشية والإسكان والصحة والتعليم وما إلى ذلك على الرغم من امتلاكها جميع الموارد والثروات اللازمة التي يخلقها الشعب الكادح نفسه.

إن الجشع من أجل الربح لا يؤدي فقط إلى تكثيف استغلال الشعب العامل ونهب الثروة العامة، بل

أيضا الموارد الطبيعية بعدم المبالاة بعواقبها الكارثية على البشر والأوطان والبيئية. بل إن النظام القائم لا يسعى سوى للربح غير عابئ بالأزمة الهيكلية المتفاقمة في إطار الرأسمالية، من خلال مواصلة مهاجمة الحقوق التي اكتسبها العمال بشق الأنفس، وحقوق الشعب الديمقراطية وحقوق الإنسان. لقد وصلت الرأسمالية كنظام اجتماعي إلى طريق مسدود، وهي حتى اليوم غير قادرة على إيجاد مخرج. إن المهمة التاريخية للطبقة العاملة هي قيادة الشعب نحو التحرر من هذا النظام الفاشل.

وهو ما يجعل المنظومة الرأسمالية الامبريالية أكثر عدوانية، فتعمل مدعومة بالاحتكارات العالمية على تعزيز الحروب والصراعات في جميع أنحاء العالم، وخاصة في المناطق الحساسة والمهمة من الناحية الجيوسياسية. وهي تلجأ إلى الابتزاز والتخريب والحصار الاقتصادي والعقوبات والتدخل في سيادة الدول النامية لفرض الليبرالية الجديدة. لذلك من واجب الثوريين أن يدعوا حركة الطبقة العاملة العالمية إلى توخي الحذر من المكائد والمناورات الإمبريالية وشحذ الوعي المناهض للإمبريالية بين الطبقة العاملة والشعب. بل إن النضال ضد الإمبريالية يجب أن يكون نقطة أساسية ومركزية في رفع الوعي الأيديولوجي السياسي للطبقة العاملة في سعيها لتحرير نفسها والمجتمع ككل من كل استغلال.

تحية لنضالات العمال في كل أرجاء العالم

كما أن البيانات المذكورة رحّبت بالنهوض العمالي المتزايد وبالنضالات البطولية للطبقة العاملة في جميع أنحاء العالم بما في ذلك في البلدان الرأسمالية المتقدمة ضد الهجوم الرأسمالي، ومواجهة القمع والإيذاء والاعتداءات الجسدية التي يرتكبها أصحاب العمل في كثير من الأحيان بتسهيل من الحكومات. وتهنئ العمال في جميع أنحاء العالم على نضالاتهم التي لا هوادة فيها، وتحثهم على الجمع بين النضال من أجل المطالب المباشرة بهدف وضع حد للاستغلال الرأسمالي، والنضال من أجل مجتمع خال من استغلال الإنسان للإنسان، أي المجتمع الاشتراكي.

وهو ما يطرح على الطبقة العاملة العالمية ومنظماتها المختلفة، بهذه المناسبة وبغيرها من المناسبات، التداول في الحلول التي تطرحها مثل هذه الأوضاع والتي تتطلب مزيدا من الوحدة والتنظم. إن الحضور القوي للمنظمات العمالية وتنظيم الطبقة العاملة يمكن أن يكون بمثابة البوصلة لتوجيه الأنشطة العمالية الثورية. وليعلموا أنه فقط من خلال التنظيم يمكن للعمال أن يقفوا بحزم ضد النظام الرأسمالي والإمبريالية وضد همجية الصهيونية. من خلال حزب الطبقة العاملة، يمكن الاستيلاء على السلطة السياسية وخلق مستقبل مشرق. ولا يتمّ ذلك بدون حزب الطبقة العاملة، فلن تتمكن الطبقة العاملة من مواصلة نضالها من أجل التحرر الوطني والانعتاق الاجتماعي والسلام والعدالة والتوزيع العادل للثروة. وهو ما يحتّم عليها تعزيز أحزابها المستقلة حيثما وُجدت والسعي إلى إيجادها حيث لم توجد بعد.

بيان غرّة ماي

أيتها العاملات، أيها العمّال،

نُحيي ذكرى عيد العمال هذه السنة مع سائر عمال العالم في ظلّ تفاقم الأزمة الاقتصادية للرأسمالية التي لا ترى من حلٍ لها إلا تكثيف الاستغلال وتنويع أشكاله وشنّ الحروب وافتعالها من أجل إعادة اقتسام العالم ووضع اليد على مقدرات الشعوب وثرواتها. وتتجلّى الأزمة العميقة لنمط الإنتاج الرأسمالي على الصعيد الاجتماعي من خلال الاعتداء على الحقوق المكتسبة للشغالين وخاصة على مقدرتهم الشرائية ومفاقمة البطالة والفقر والطرد ودهورة ظروف العمل والخدمات العمومية وتمديد سن التقاعد والاعتداء على الحريات العامة والفردية ممّا عمّق حالة البؤس وساعد على انتشار الأمراض الاجتماعية. وفي المقابل تشهد مختلف بلدان العالم تصاعدا لنضالات الطبقة العاملة والكادحين والفلاحين والشباب والنساء ضد القوانين والسياسات الرأسمالية وضد النزوع نحو الحروب والعدوان على الشعوب الضعيفة.

لقد مثل هجوم المقاومة الفلسطينية ضدّ الاحتلال الصهيوني يوم السابع من أكتوبر الحدث الأبرز في الفترة الأخيرة والذي أعاد حركة التحرر الوطني الفلسطينية إلى صدارة الأحداث. وفي هذا الصّدد نحيّي عمّال عديد الموانئ التي رفضت ومنعت شحن الأسلحة وإرسالها إلى الكيان الصهيوني المحتل. وقد كشفت حرب الإبادة المستمرّة لأكثر من ستة أشهر حقيقة الارتباط العضوي بين الامبريالية والصهيونية العنصرية والفاشية والأنظمة العربية العميلة التي ترفض سنّ قانون تجريم التطبيع مثلما هو الشأن ببلادنا مع سلطة الانقلاب التي لم تقدّم لشعبنا سوى الخطب الجوفاء فيما تعرف أوضاعه كلّ مظاهر التدهور.

أيتها العاملات، أيها العمّال،

إن تراجع أوضاعكم المادية والمعنوية هو خير دليل على زيف كل ادّعاءات الشعبوية وأنصارها وأزلامها. ففي ظلّ غلاء المعيشة ونُدرة المواد الأساسية وتدهور الخدمات العمومية وتنامي مظاهر اللصوصية والاستغلال والفساد، يقع استهداف العمل النقابي واتحاد للشغل في مسعى لتصفيته مثله مثل كلّ أطر الانتظام المدني من أحزاب وجمعيات التي تتعرّض اليوم للهتك والتخوين والتجريم بتلفيق القضايا وتسليط سيف الأمن والقضاء لمحاصرة كل نفس مستقل في إطار المرسوم 54 الفاشي والذي يستهدف بواسطته الإعلاميون والنشطاء بمن فيهم النقابيين.

إن النتائج السلبية للخيارات الليبرالية المتوحشة والتابعة تتفاقم من خلال تصاعد مظاهر الفقر والبؤس والتفاوت الطبقي الحاد وتعزّز مناخات انتشار الجريمة و"الحرقة" والمخدرات والعنف الذي اخترق مجتمعنا وكافة فضاءاته وخاصة الأسرة والمدرسة...

إن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي وحدتنا ونضالنا ضدّ المنظومة الرأسمالية المتعفّنة بمختلف أجنحتها الرجعية والشعبوية والفاشية وسياساتها التي ثار عليها الشعب التونسي، وفي أفق الإطاحة بها وتخليص بلادنا منها على درب التحرّر الوطني الحقيقي والاشتراكية.

– عاشت الطبقة العاملة

– من أجل وحدة عمّالية عالمية لوقف حرب الإبادة المسلّطة على الشعب الفلسطيني وإسنادا لنضاله ومقاومته للاحتلال الصهيوني

حزب العمال
1 ماي 2024

جريدة يصدها حزب العمال
ISSN ردمد 2421 - 223
البريد الالكتروني: sawt.echa3b@gmail.com
الموقع: https://www.sawt-achaab.tn
الفايسبوك: https://www.facebook.com/sawtcha3b